والذى نريد أن نصل إليه هو أنه لاينبغى أن نمعن النظر فى الفصل بين العصور الأدبية والعصور السياسية ، وإن كنا لانرى أن الأولى لابد أن تساير الثانية مسايرة تامة ، وتتبعها طائعة لينة سهلة من غير قيد ولاشرط ، ولكن هذا القيد أو الشرط أيضاً لايصح الإسراف فيه ، فننظر إلى التاريخ الأدبى فلا نراه يتغير المسار فيه إلا بزلزال ، ولانرى التطور والتحول جائزين فيه إلا ببركان وإلا فالطريق يبقى هو هو لايتغير ولايتبدل ، مادامت المعالم فيه لم تبعثرها الزلازل وتقذف بها البراكين ، وحينئذ تخرج الأرض أثقالها ، ويصبح الطريق غير الطريق .

لا ينبغى إذن أن نمعن فى هذا فلايكون العصر فى التاريخ الأدبى عصراً جديداً إلا بذلك ، لأن العصر السياسى نفسه فى التاريخ العام ليس كذلك . فالذى يبدو لنا فى التاريخ السياسى نفسه وقد تم فى ظاهر الأمر بين يوم وليلة أو لحظة وأخرى لايمكن أن يكون كذلك عند تحليل الواقع التاريخى فالدولة الأموية التى تقررت نهايتها على سبيل المثال فى سنةمحددة من التاريخ هى١٣٢هـ قد بدأت نهايتها قبل ذلك بزمن يمكن تحديده بمطلع القرن الثانى الهجرى الذى شهد وفاة عمر بن عبد العزيز الخليفة العادل بعد فترة قصيرة من الحكم وارتداد السياسة الأموية بعد مسعاه فى الإصلاح ارتداداً مؤذناً بنهايتها . ثم هل يكون من محض الصدفة أن تقوم الدعوة العباسيه فى هذا الوقت نفسه من مطلع القرن الثانى الهجرى ؟ إن قيام الدولة العباسية وإن كان قد تأخر إلى عام ١٣٢هـ لم يكن فى حقيقة الأمر إلا تتويجاً لتلك الدعوة التى استمر نشاطها طوال هذه الفترة منذ أول القرن الثانى الهجرى حتى تقرر نجاحها فى هذا العام . وعلى ذلك فإن التيارات السفلى التى يدفع بها كل أمر من أمور الحياة تختلف عما قد يبدو على السطح من اتجاه الريح أو سرعة التيار . وإذا كان هذا هو الذى يحدث فى اتجاهات السياسة ومسار التاريخ ومايتبع ذلك من تقسيم للعصور السياسية ، فليس بدعاً إذن أن نرى العصور الأدبية يتشابك بعضها ببعض ، وتلتف كما تلتف أغصان الأيكة الوارفة الظلال ، حتى ليصعب فى بعض الأحيان التفرقة بينهما ، ولكن هذا لايعنى أن تختلط الأمور بعضها